



تونس في 06 أفريل 2009

منشور عدد 09/33

إلى السيدات والسادة

- رؤساء الجامعات
- المدير العام لمدينة العلوم
- المديرية العامة لقصر العلوم بالمنستير
- المديرين العامين بالإدارة المركزية
- المدير العام للدراسات التكنولوجية
- المديرين العامين لدواوين الخدمات الجامعية
- المدير العام لمركز النشر الجامعي
- المدير العام لمركز الحساب "الخوارزمي"
- المدير العام للوكالة الوطنية للبحث والتجديد
- مديري معاهد ومراكز البحث

الموضوع: إعداد ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا لسنة 2010.

1- التوجهات العامة:

ينتزل هذا المنشور في إطار توضيح المبادئ التي سيتم على ضوءها إعداد مشروع ميزانية الوزارة للسنة المالية القادمة عملا بمقتضيات منشور السيد الوزير الأول عدد 10 المؤرخ في 17 مارس 2009 والمتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2010.

تعتبر سنة 2010 سنة التقييم نصف المرهلي للمخطط الحادي عشر الذي يندرج في إطار المخطط المتحرك 2010-2014 والاستعداد لتقديم ميزانية الدولة وفق منهجية التصرف حسب الأهداف مع الأخذ بعين الاعتبار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تستلزم تظافر الجهود لتأمين سلامة الاقتصاد الوطني.

وفي إطار البرنامج النموذجي لنظام التصرف حسب الأهداف يجدر التذكير بتوصية اللجنة الوزارية المنعقدة بتاريخ 5 نوفمبر 2007 حول "الإلتزام بتقديم موازنة حسب الأهداف للوزارات المعنية بالتجربة النموذجية بالنسبة الى السنة المالية 2011" واعتبارا أن سنة 2009 هي آخر سنة لاستكمال متطلبات تجسيم الإلتزام المذكور فإنه يتعين :

- تقديم مشاريع الميزانيات مبوبة حسب البرامج والبرامج الفرعية ؛
- تحديد أهداف البرامج وضبط مؤشرات قياس الأداء الخاصة بها ؛
- إعداد إطار النفقات على المدى المتوسط للفترة 2010-2012 مبوبة حسب البرامج.

واعتبارا للدور الذي تلعبه الميزانية في تجسيم تلك الخيارات المرسومة، أكد منشور السيد الوزير الأول على اعتماد التوجهات التالية عند إعداد مشروع ميزانية سنة 2010.

• إبراز - من خلال الاعتمادات المطلوبة - الأهداف الكمية والنوعية المنتظر تحقيقها سنة 2010 انطلاقا من الوضع الحالي والتطور المرتقب للقطاع وذلك على أساس مؤشرات موضوعية.

- تقديم انعكاس إنجاز كل مشروع جديد على نفقات التصرف في مستوى الموارد البشرية ونفقات وسائل المصالح.
- التقيد برونامة إعداد مشروع الميزانية المدرجة بالمنشور المذكور.

2- خصوصيات ميزانية الوزارة :

أ - بالنسبة إلى نفقات التصرف :

عند إعداد التقديرات المتعلقة بهذه النفقات يتعين احترام المقترضات التالية :

- التقيد بالأجال المحددة في هذا المنشور عند إعداد ميزانية المؤسسات للتمكن من إعداد مشروع ميزانية الوزارة في الأجال التي ضبطها منشور السيد الوزير الأول في الغرض.
- الأخذ في الاعتبار الاستهلاك الفعلي لاعتمادات سنة 2008 والنتائج المنتظرة لسنة 2009 كمنطلق لإعداد تقديرات سنة 2010.
- العمل على مزيد تفعيل تفتح المؤسسات على المحيط لتنمية مواردها الذاتية.
- إعطاء الأهمية القصوى لأشغال الصيانة والعناية بالمباني والتجهيزات العمومية قصد تلافى النقائص التي تبرز في هذا المجال.
- ضبط الحاجيات بكل دقة قصد تجنب عمليات التحويل وإعادة توزيع الميزانيات.

ولتجسيم ذلك يرجى من السادة رؤساء الجامعات والمديرين العاميين لدواوين الخدمات الجامعية والمدير العام للدراسات التكنولوجية مناقشة تقديرات نفقات الهياكل والمؤسسات الراجعة إليهم بالنظر لسنة 2010 وضبطها بكل دقة مع مديري تلك الهياكل والمؤسسات ثم تقديم المقترحات مدعّمة بالوثائق والمؤيّدات اللازمة إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة معتمدين في ذلك على المعطيات التالية :

- تقديم بيانات حول تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية منذ سنة 2006 إلى غاية 2008 تبرز المقايض والمصاريف والفوائض والمتخلّذات المسجلة إلى موفى سنة 2008.

- اعتماد كلفة موحدة للطالب الواحد بالنسبة إلى المؤسسات المماثلة في خصوص نفقات التكوين والأكلّة الجامعية والنفقات المختلفة.

- احتساب الاعتمادات اللازمة للساعات التكميلية بالرجوع إلى العدد المتوقع للطلبة وأفواجهم في مختلف مستويات التكوين وشعبه ذلك حسب نوعية الدرس (دروس نظرية، دروس مسيرية و دروس تطبيقية) من ناحية، وإلى عدد المدرسين المباشرين حسب الرتبة والاختصاص وكذلك عدد الخطط المبرمجة لسنة 2009 من ناحية أخرى كما يتعين ارفاق الملف ببرنامج التكوين ويتعين كذلك تقديم كشف عن قدرات التدريس المتاحة اعتمادا على الموارد البشرية الذاتية وذلك بتصنيفها النظامي والإضافي وكذلك عدد ساعات التدريس من قبل الخبراء والمدرسين العرضيين من محليين وزائرين أجانب أو تونسيين بالخارج.

- ضبط الحاجيات المتعلقة بانتدابات سنة 2010 بالنسبة إلى الإداريين والتقنيين والعملة بكل دقة والبحث عن إعادة توظيف الأعوان المباشرين.

- إعطاء الأولوية لانتداب حاملي الشهادات العليا قصد تحسين التأطير ومزيد اللجوء إلى المناولة في مجالات خدمات الصيانة والتنظيف والحراسة.

- تشخيص مواطن الاقتصاد في نفقات التسيير واقتراح تعديلات مقبولة للاعتمادات، إن اقتضى الأمر، مع الالتزام بالتعليمات والتدابير الواردة بمناشير السيد الوزير الأول المتعلقة بضبط اعتمادات اقتناء الصحف اليومية والدوريات وبالضغط على نفقات التصرف وعلى مصاريف الاتصالات وبترشيد استهلاك الطاقة والماء ومنشوري عدد 21 لسنة 2005 بتاريخ 10 مارس 2005 المتعلق بترشيد مصاريف الطاقة والماء.

كما أنّ السادة المديرين العاميين لمركز الحساب الخوارزمي ومركز النشر الجامعي والوكالة الوطنية للبحث والتجديد ومدينة العلوم وقصر العلوم ومديري معاهد ومراكز البحث مدعوون أيضا إلى العمل على ضبط الحاجيات بكل دقة وتقديم مقترحاتهم مدعّمة بالوثائق اللازمة إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

ب- بالنسبة إلى نفقات التنمية :

يتم اقتراح اعتمادات التعهد والدفع الخاصة بالمشاريع التي هي بصدد الإنجاز بالاعتماد على نسق تقدم الانجاز خلال سنة 2008 والمنتظر خلال سنة 2009 وفق التوجهات التالية :

- إعطاء الأولوية في رصد الاعتمادات للمشاريع والبرامج الممولة في إطار التعاون الدولي والتي هي بصدد الإنجاز قصد احترام آجال تنفيذها من جهة وضمان الاستعمال الأمثل للتمويلات الخارجية المتوفرة من جهة أخرى.
- العمل على اختيار المشاريع والبرامج الجديدة على أساس الأولويات التي وقع إقرارها بالمخطط الحادي عشر ومدى تقدم إعدادها من حيث الدراسات وتوفير الأراضي وهيكلية التمويل كما يرجى في هذا الصدد أخذ مقترحات الولايات بعين الاعتبار وذلك على ضوء العدد المنتظر للطلبة خلال السنتين الجامعتين 2009/2008 و 2010/2009 والمعطيات المرسومة بالبرنامج الانتخابي في إحداث المؤسسات.
- ضبط الحاجيات الضرورية من التجهيزات الخاصة بالمؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث ومؤسسات الخدمات الجامعية من قبل رؤساء الجامعات والمدير العام للدراسات التكنولوجية بمعوية العمداء ومديري المؤسسات ومديري معاهد ومراكز البحث والمديرين العاميين لدواوين الخدمات الجامعية وتضمينها بالجداول المصاحبة ثم تقديمها إلى الإدارة المركزية.
- تقديم انعكاس إنجاز كل مشروع جديد على نفقات التصرف في مستوى الموارد البشرية ونفقات الوسائل.
- بالنسبة إلى الجامعات : تقديم بيانات حول تنفيذ ميزانية العنوان الثاني منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2008 تبرز جملة الاعتمادات الموضوعة على الذمة والمصاريف والفوائض المسجلة إلى موفى سنة 2008.
- بالنسبة إلى مدينة العلوم وقصر العلوم ومراكز ومعاهد البحث والوكالة الوطنية للبحث والتجديد : تقديم كامل التكلفة وهيكلية التمويل بالنسبة إلى المشاريع والبرامج المقترحة في مستوى قسم التمويل العمومي وتحديد الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع السنوية على أساس تقدم الإنجاز المنتظر وذلك على غرار مشاريع وبرامج قسم الاستثمارات المباشرة.
- بالنسبة إلى النفقات الخاصة بالبحث العلمي، وفي إطار تجسيم البرنامج الرئاسي القاضي بتدعيم النفقات المخصصة لقطاع البحث العلمي فإنه يتعين على الإدارات والمؤسسات المعنية إعداد مشروع الميزانية في هذا الإطار.

3- الطرق العملية وروزنامة إعداد مشروع الميزانية لسنة 2010 :

تبعاً لما تقدم، يتعين إرسال مشاريع ميزانيات المؤسسات العمومية التابعة للوزارة ومدينة العلوم بتونس وقصر العلوم بالمنستير ومركز الحساب "الخوارزمي" ومراكز ومعاهد البحث والوكالة الوطنية للبحث والتجديد متضمنة لتقديرات نفقات التصرف ونفقات التنمية في وثيقة موحدة محررة باللغة العربية إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة في نسختين، وذلك في أجل أقصاه يوم 18 أفريل 2009.

مع الإشارة إلى أن عدم إحترام الأجل المذكور يترتب عنه الاقتراح الآلي للاعتمادات المرسمة بميزانية السنة الحالية .

لذا فالرجاء من السيدات والسادة رؤساء الجامعات والمديرين العاميين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ما جاء بهذا المنشور بكل دقة وعناية وخاصة احترام الآجال .

الأزهر بوعوني